دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	الملتقى العلمي.. نحو منهجية علمية للتعامل مع الأزمات
المصدر:	الأمن والحياة
الناشر:	جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
مؤلف:	هيئة التحرير(عارض)
المجلد/العدد:	مج36, ع417
محكمة:	لا
التاريخ الميلادي:	2017
الشهر:	يناير
الصفحات:	22 - 37
رقم MD:	885342
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	HumanIndex
مواضيع:	ندوات ومؤتمرات
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/885342

© 2020 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

في جنيف .... وبالتعاون مع المنظمة الدولية للحماية المدنية والدفاع المدني..

مركز الأزمات وتطوير القيادات العليا
بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ينظم:

(الملتقى العلمي..
نحو منهجية علمية للتعامل مع الأزمات

الأمين العام للمنظمة الدولية للحماية المدنية

جامعة نايف العربية منبر دولي متميز للعلوم الأمنية وستسعى المنظمة إلى توطيد التعاون مع الجامعة وتعزيز البرامج المشتركة المعنية بتأهيل القادة والكوادر المخصصة للدفاع المدني في العالم

جنيف .. وكالات الأنباء.. الأمن والحياة

قال معالي د. فلاديمير كوفنشوف الأمين العام للمنظمة الدولية للحماية المدنية والدفاع المدني إن جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية قد أضحت منبراً دولياً للعلوم الأمنية والحماية المدنية مشيراً إلى أنها تواكب التطور العصري والتغير المستمر للأحداث. جاء ذلك أثناء فعاليات الملتقى العلمي «نحو منهجية علمية للتعامل مع الأزمات والكوارث» الذي نظمه مركز الأزمات وتطوير القيادات العليا بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بالتعاون مع المنظمة الدولية للحماية المدنية والدفاع المدني في التاسع عشر من ديسمبر الماضي في مركز جنيف الدولي للمؤتمرات بمدينة جنيف في سويسرا، وأوضح معاليه أن المنظمة الدولية ستسعى لتوطيد التعاون مع جامعة نايف العربية لأجل تطوير وتعزيز البرامج المشتركة المعنية بتدريب وتأهيل القادة والكوادر المتخصصة للدفاع المدني عبر العالم، وأشاد معالي د. فلاديمير بالجهود التي تقوم بها جامعة نايف العربية لتحقيق الأمن والسلم الدوليين مثمناً جهود الجامعة كذلك في مواجهة الأزمات والكوارث.

- الملتقى يشهد حضوراً عربياً وعالمياً واسعاً ... ومناقشات جادة مثمرة تعكس حرص المنظمتين (الحماية المدنية وجامعة نايف) على توثيق الروابط المشتركة خدمة لرجال الدفاع المدني في العالم

- توصيات مهمة تنبثق عن الملتقى العلمي .. من بينها العمل على إنشاء موسوعة علمية خاصة بالأزمات والكوارث في جامعة نايف

- المشاركون يدعون إلى إنشاء قاعدة بيانات في مركز الأزمات وتطوير القيادات العليا بجامعة نايف العربية

حفل الإفتتاح

جلسات العمل

وبعد حفل الافتتاح الذي ألقيت فيه الكلمات التي أشادت بهذا الملتقى العلمي العالمي ..بدأ المشاركون عقد جلساتهم وناقشوا في ثماني جلسات عدداً من الأوراق العلمية التي صاحبتها مناقشات جادة ومداخلات أسهمت في إثراء فعاليات هذه الجلسات، التي حضرتها نخبة من ذوي الخبرة والتأهيل ينتمون إلى عدد من المنظمات والهيئات الإقليمية والدولية والجهات الحكومية بها.

وقد ناقش المشاركون أحدث المناهج والسبل في التعامل مع الأزمات وقاية ومواجهة وعلاجاً، ووقفوا على أهم التقنيات الحديثة وإمكانية توظيفها في مراكز إدارة الأزمات والكوارث لتطوير الأداء مهنياً وفنياً.. وناقش المشاركون أحدث الأساليب في جمع واستحضار وتحليل معلومات الأزمات ووقفوا في مناقشاتهم على أبرز نظم دعم القرار الخاص بالأزمة. وقد اطلع المشاركون في الملتقى العلمي «نحو منهجية علمية للتعامل مع الأزمات والكوارث» على المؤشرات العلمية والنماذج المطبقة في عملية استشراف الأزمات وتوقع حدوثها وذلك للوقاية منها أو الاستعداد لمواجهتها، وتضمنت هذه المناقشات - التي شكلت جانباً كبيراً من أهداف الملتقى - تبادل الخبرات وتوثيق عرى التواصل بين المسؤولين في مراكز وأجهزة إدارة الأزمات والكوارث في الدول العربية وصولاً إلى التكامل بين مراكز الأزمات العربية.

حضور عربي

وقد شهدت فعاليات الملتقى حضوراً عربياً وعالمياً تمثل بمشاركة ٦٣ مشاركاً من المتخصصين والمعنين في مجال الأزمات والكوارث من ١٢ دولة عربية هي المملكة الأردنية الهاشمية، دولة الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، جمهورية جيبوتي، المملكة العربية السعودية، جمهورية

السودان، دولة قطر، دولة الكويت، المملكة المغربية، الجمهورية الإسلامية الموريتانية، الجمهورية اليمنية... وعدد من المنظمات والهيئات ومن بينها: المنظمة الدولية للحماية المدنية والدفاع المدني، المفوضية السامية لشؤون اللاجئين (سويسرا)، المنظمة الدولية للشرطة الجنائية الإنتربول (ليون-فرنسا)، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، وحدة المساعدات الإنسانية - الجيش السويسري - مركز الأزمات وتطوير القيادات العليا بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، وحضر الملتقى عدد من الهيئات والأجهزة المتخصصة في إدارة الأزمات والكوارث ومن بينها: جامعة الدول العربية (الوفد الدائم لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية)، المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات -المملكة الأردنية الهاشمية، مركز مجلس التعاون لدول الخليج العربية لإدارة حالات الطوارئ- الكويت، الهيئة الوطنية لإدارة الأزمات والطوارئ والكوارث-أبوظبي.

التوصيات

وبعد مناقشات جادة مستفيضة هادفة سادتها روح المودة والتعاون والانسجام، اختتم المشاركون أعمالهم بإصدار عدد من التوصيات أكدوا فيها ضرورة انتهاج الأسلوب العلمي واتباع أحدث السبل في التعامل مع الأزمات وقايةً ومواجهةً وعلاجاً، كما أكدوا أهمية توظيف التقنيات الحديثة واستخدامها في مراكز إدارة الأزمات والكوارث لتطوير الأداء مهنياً وفنياً، والاستفادة من تجارب الدول المتقدمة والهيئات والمنظمات الدولية في مجال إدارة الأزمات وذلك لتطوير الأساليب الحديثة في جمع واستحضار وتحليل معلومات الأزمات، ونبه المشاركون إلى أهمية الاطلاع على المؤشرات العلمية والنماذج المطبقة في عملية استشراف الأزمات وتوقع حدوثها وذلك للوقاية

منها والاستعداد لمواجهتها ومعالجة أثارها، وتم التركيز على أهمية تبادل الخبرات والتجارب بين مراكز الأزمات في الدول العربية من خلال عقد لقاءات علمية دورية وتنظيم المؤتمرات والزيارات لتيسير نقل المعرفة بين المراكز العربية، ومد الجسور مع الدول المتقدمة للاستفادة من تجاربها الحديثة في هذا المجال، وأشار المشاركون بالعلاقة الإستراتيجية والمميزة بين جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية والمنظمة الدولية للحماية المدنية والدفاع المدني، التي انعكست على نجاح هذا الملتقى والتأكيد على أهمية دعم وتكثيف اللقاءات العلمية والأنشطة المتبادلة بينهم في مجال الأزمات والكوارث لتحقيق الاستفادة للأجهزة المعنية في الدول العربية، كما أكدوا أهمية الاستفادة من نتائج الملتقيات والأبحاث في مجال الأزمات والكوارث والإشادة بدور جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية في ذلك، واقترح المشاركون تصميم وإنشاء قاعدة

بيانات في مركز الأزمات وتطوير القيادات العليا بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية تتضمن بيانات ومعلومات ما يحدث في أزمات وكوارث على المستوى الإقليمي والدولي وقوائم بالخبراء في هذا المجال للاستفادة منهم من قبل الأجهزة العربية.

وحث المشاركون في الملتقى كذلك العمل لإنشاء موسوعة

علمية خاصة بالأزمات والكوارث في جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بصفتها الجهاز العلمي لمجلس وزراء الداخلية العرب لتكون في متناول الباحثين والمهتمين، وبين المشاركون مدى حرصهم على إبراز أهمية العمل الإنساني أثناء الأزمات والكوارث، وجهود المنظمات الإقليمية والدولية وأهمية رسم خطوات منهجية لتلك الأعمال وتأطير ذلك من خلال المناهج العلمية للاستفادة منها في التعامل مع الأزمات والكوارث من قبل أجهزة الحماية المدنية في الدول العربية.

وقد أعرب المشاركون في ختام اجتماعاتهم عن الشكر لجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ممثلة بمعالي رئيسها د. جمعان رشيد بن رقوش وجميع العاملين فيها وللأمين العام للمنظمة الدولية للحماية المدنية والدفاع المدني د. فلاديمير كوفشوف ونائبه وجميع منتسبي المنظمة لتنظيم هذا الملتقى العلمي الناجح.

جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية تشارك في اجتماعات الدورة الثانية والثلاثين لمجلس وزراء العدل العرب.

- مجلس وزراء العدل العرب يناقش الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب وآلية تنفيذها.. والاتفاقية العربية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- المجلس يناقش تحديث اتفاقية الرياض العربية للتعاون القضائي وآلياتها التنفيذية وعدد من المواضيع ذات الاهتمام المشترك بين الدول العربية.

القاهرة-عرسان عبد اللطيف المشاقي

شاركت جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ممثلة بمعالي الدكتور جمعان رشيد بن رقوش على رأس وفد من الجامعة في اجتماعات الدورة الثانية والثلاثين لمجلس وزراء العدل العرب التي عقدت اجتماعاتها بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة في الرابع والعشرين من شهر نوفمبر الماضي بحضور أصحاب المعالي وزراء العدل في الدول العربية وناقش المجتمعون مشروع الاتفاقية العربية لتنظيم أوضاع اللاجئين في الدول العربية إضافة إلى تحديث اتفاقية الرياض العربية للتعاون القضائي وآلياتها التنفيذية ومناقشة العديد من المواضيع ذات الاهتمام المشترك بين الدول العربية وتم خلال الاجتماع تزكية المملكة العربية السعودية لعضوية المكتب التنفيذي للمجلس بدء من الدورة الحالية ولمدة عامين.

جامعة الدول العربية
الأمانة العامة
لمجلس التعاون لدول الخليج العربية
جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
الأمانة العامة
لمجلس وزراء الداخلية العرب

جلسات العمل

حفل الافتتاح

وقد بدأ حفل الافتتاح بكلمات ألقاها عدد من الوزراء بعدها بدأ المشاركون في مناقشة الموضوعات المدرجة على جدول أعمال الدورة الثانية والثلاثين للمجلس ومن بينها الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب وآلية تنفيذها والاتفاقية العربية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتعزيز التعاون العربي والدولي في مكافحة الإرهاب وشبكة التعاون القضائي العربي في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة ومشروع القانون العربي الموحد النموذجي للمخدرات والمؤثرات العقلية ومساعدة ضحايا الأعمال الإرهابية ومشروع البروتوكول العربي لمكافحة الإتجار بالبشر خاصة النساء والأطفال

كلمة الأمين العام المساعد

وقد ألقى السفير/ د. فاضل محمد جواد الأمين المساعد رئيس قطاع الشؤون القانونية، رئيس الأمانة الفنية لمجلس وزراء العدل العرب كلمة نقل فيها تحيات معالي

السفير الدكتور فاضل محمد جواد

شعوبنا العربية تعلق الكثير على هذا المجلس ليؤدي ما ينتظره منه والسير به بما يواكب تطورات العصر ومستجداته.

السيد/ أحمد أبوالغيط الأمين العام لجامعة الدول العربية وتمنياته للمشاركين في الدورة بالتوفيق والسداد واعتذاره عن الحضور لالتزامه المسبق ومشاركته في أعمال الدورة الرابعة للقمة العربية الأفريقية، كما رحب بالوفود المراقبة وجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ومجلس وزراء الداخلية العرب ومجلس التعاون لدول الخليج العربي واتحاد المحامين العرب، كما تقدم بالشكر والتقدير إلى معالي الدكتور/ بسام التلهوني وزير العدل

معالي وزير العدل بالمملكة الأردنية الهاشمية

ظروف بالغة الدقة تتطلب تظافر جميع الجهود لمواجهة ودحر الإرهاب

في المملكة الأردنية الهاشمية على توليه رئاسة الدورة الواحدة والثلاثين للمجلس، راجيا له التوفيق والسداد.

وأشار إلى ما تشهده منطقتنا العربية من ظروف دقيقة نتيجة تزايد الأخطار والتهديدات التي تمثلها آفة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية خاصة الجرائم المتعلقة بالإتجار بالبشر والمخدرات والسلاح وتهريب المهاجرين وغسل الأموال والتي لا يمكن لأي دولة مهما بلغت إمكانياتها أن تتصدى لها منفردة، مما يزيد من حجم المسؤوليات والأعباء الملقاة على عاتق مجلسكم الكريم في مواصلة رسالته النبيلة ودوره الفاعل في تعزيز التعاون في المجال القانوني والقضائي لمواجهة هذه الأخطار وتبعاتها.

ولقد بات لزاما علينا بذل المزيد من العطاء خاصة وأن شعوبنا العربية وجامعة الدول العربية تعلق الكثير على هذا المجلس باعتباره مصدرها التشريعي الأول الذي يجب أن يظل على حيويته حتى يظل يؤدي ما تنتظره منه وللسير بهذا المجلس بما يواكب تطورات العصر ومستجداته ويرسخ دعائم العدل وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان ليسود الأمن ربوع وطننا العربي.

كلمة المملكة الأردنية الهاشمية

بعد ذلك ألقى رئيس وفد المملكة الأردنية الهاشمية كلمة بلاده نيابة عن وزير العدل رئيس الدورة الحادية والثلاثين لمجلس وزراء العدل العرب الدكتور عوض أبوجراد الذي تعذر حضوره بسبب ارتباط رسمي طارئ، وقال إن هذا الاجتماع يأتي في ظروف بالغة الدقة تتطلب تضافر جميع

وزير العدل الأردني

الجهود لمواجهة ودحر الإرهاب من خلال تجفيف منابع تمويله وبجميع أشكاله وصوره، وإن من أهم الموضوعات التي تم مناقشتها خلال الدورة الماضية والمدرجة أيضا على جدول أعمال هذه الدورة هي تعزيز التعاون العربي والدولي في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة ومشروع البروتوكول العربي لمكافحة الإتجار بالبشر وخاصة النساء والأطفال ومشروع الاتفاقية العربية لتنظيم أوضاع اللاجئين في الدول العربية، ومكافحة الفساد بشقه القانوني ، وغيرها من الموضوعات المهمة والهادفة إلى تفعيل العمل العربي المشترك في إطاره القانوني والعدلي، وفي ختام كلمته دعا رئيس الوفد الأردني معالي الدكتور حيدر الزاملي وزير العدل في جمهورية العراق لترأس أعمال الدورة الثانية والثلاثين لمجلس وزراء العدل العرب.

كلمة جمهورية العراق

وبعد تسلم معالي الدكتور حيدر الزاملي وزير العدل بجمهورية العراق رئاسة الدورة الثانية والثلاثين لمجلس وزراء العدل العرب ألقى كلمة رحب فيها بأصحاب المعالي والسعادة وزراء العدل العرب والوفود المراقبة من مجلس وزراء الداخلية العرب وجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ومجلس التعاون لدول الخليج العربية واتحاد المحامين العرب، وأكد أن موضوع الإرهاب واستراتيجية مكافحته يشكل الموضوع الأساس ضمن جدول أعمال هذه الدورة لكن ذلك لا يقلل من أهمية المواضيع الأخرى المعروضة في الجدول ومنها ما تم إنجازه ضمن بند مكافحة الإرهاب وشبكة التعاون القضائي العربي في مجال مكافحة الإرهاب والجرمية المنظمة، وأهمية دور المجلس في توحيد التشريعات العربية من خلال القوانين الاسترشادية، ومنها إعداد مشروع قانون عربي استرشادي بشأن حماية ومساعدة ضحايا الأعمال الإرهابية، وفي بند مكافحة الفساد ما هو معروض بشأن الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، ويعمل المجلس كذلك في مجال الاتفاقيات

معالي وزير العدل في جمهورية العراق

موضوع الإرهاب واستراتيجية مكافحته يشكل الموضوع الأساسي ضمن أعمال هذه الدورة

والبرتوكولات وإعداد مشروع البرتوكول العربي لمكافحة الإتجار بالبشر وخاصة النساء والأطفال، وكذلك بروتوكول لمنع ومكافحة القرصنة البحرية والسطو المسلح، وأخر بشأن الحد من انتشار الأسلحة في المنطقة العربية واستكمال إعداد وتنظيم عدد من الاتفاقيات العربية ومنها تنظيم نقل وزراعة الأعضاء البشرية ومكافحة الإتجار بها، ومنع ومكافحة الاستنساخ البشري، وتنظيم أوضاع اللاجئين في الدول العربية، وإعداد مشروع اتفاقية لقمع أفعال التدخل غير المشروع الموجه ضد أمن وسلامة الطيران المدني، وعمل المجلس على تحديث اتفاقية الرياض العربية للتعاون القضائي وآلية تنفيذها، فضلا

عن بقية المواضيع المهمة الأخرى في أعمال هذه الدورة.

كلمة المملكة العربية السعودية

ثم ألقى معالي وزير العدل بالمملكة العربية السعودية الرئيس الفخري لمجلس وزراء العدل العرب الدكتور/ وليد ابن محمد الصمعاني كلمة أوضح فيها أن منطقتنا تمر بمرحلة تحتاج منا إلى توحيد الرؤى لمواجهة ما يحيط بها من تحديات، والتكاتف للتصدي لها، وقال إن جدول أعمال اجتماعاتكم هذا يتضمن العديد من الموضوعات ذات الأهمية في المجال القضائي والقانوني التي تتطلب مزيدا من الاهتمام والدراسة المتأنية بما يتوافق مع أبعاد تلك الموضوعات، ويسهم بالتوصل إلى نتائج فاعلة بهذا الخصوص، ومن أهمها:

وأضاف معالي وزير العدل في المملكة العربية السعودية أن ظاهرة الإرهاب في الوقت الحالي تعد من أهم المواضيع ذات الاهتمام على المستويين الإقليمي والدولي، مما يتطلب تضافر جهود كافة الدول على مواجهته والتصدي له، وتجفيف منابعه والقضاء على أسبابه وجذوره،

معالي وزير العدل في المملكة العربية السعودية

منطقتنا تمر بمرحلة تحتاج إلى توحيد الرؤى لمواجهة ما يحيط بها من تحديات

وعلى ما يقتضيه الأمر على المستوى العربي من التعاون والتنسيق للتصدي لهذه الظاهرة بكافة الوسائل والسبل، والمتمثل من حيث الإطار القانوني في إصدار التشريعات اللازمة المجرمة للأعمال الإرهابية وتمويلها، والتنسيق لمكافحتها، إضافة إلى تجديد القوائم المتعلقة بالمنظمات الإرهابية وما يتطلبه ذلك من مراجعة لمضامين كل من الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب والاستراتيجية العربية والقانون الاسترشادي لمكافحة الإرهاب، بما ينسجم مع المستجدات، ويتماشى مع المتغيرات التقنية المستخدمة في تجنيد الإرهابيين، متطلعين لبذل المزيد من الجهود لمحاربته والقضاء عليه.

جلسات العمل

9 معالي وزير العدل في جمهورية مصر العربية

أخطر ما يواجه الوطن العربي في هذه المرحلة هو تلك الجرائم التي تسعى التنظيمات الإرهابية من خلالها إلى تدمير كيان المجتمع والعصف بأمنه

وأشار معاليه في ختام كلمته إلى أن المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية الذي يعمل تحت مظلة المجلس يقوم بجهود مميزة تقتضي تقديم الدعم اللازم لبرامجه ومناشطه، وقد سرني ما تضمنه التقرير المعد عن المركز المشتمل على إنجازات ومناشط المركز.

كلمة جمهورية مصر العربية

بعد ذلك ألقى معالي المستشار محمد حسام عبدالرحيم وزير العدل بجمهورية مصر العربية كلمة أكد فيها أن مجلسنا الموقر حقق عدة إنجازات خلال دورته السابقة ساهمت في دعم العمل العربي المشترك في المجالين القانوني والقضائي .

ويأتي انعقاد مجلس وزراء العدل العرب في دورته الحالية في ظل ظروف ومتغيرات إقليمية ودولية تحيط بالمنطقة العربية تتطلب أن يواصل هذا المجلس الاضطلاع بمسؤولياته القانونية في الدفاع عن قضايا الأمة العربية في المحافل الدولية والإقليمية، وتحديات تستدعي منا تكثيف آليات وأساليب العمل لمواجهة هذه التحديات بوضع تصورات تضفي على قرارات مجلسنا فعالية أكثر.

وأشار معاليه إلى أن أخطر ما يواجه الوطن العربي في هذه المرحلة هو تلك الموجة المتصاعدة من جرائم العنف والإرهاب الأسود، تلك الجرائم التي تسعى التنظيمات والكيانات الإرهابية من خلالها إلى تدمير كيان المجتمع والعصف بأمنه واستقراره، وتعويق مسيرة التقدم والازدهار.

ولا شك أن القضاء على الإرهاب إنما يقتضي تباعا مكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، للارتباط بين هذه الجرائم والإرهاب الذي بات واضحا، مما يتعين العمل على مكافحته واقتلاع جذوره وتجفيف منابعه الفكرية والمالية.

وزير العدل الجزائري – حافظ الأختام – الطيب لوح

من هنا كان لزاما على المجلس الموقر أن يسارع بمواجهة هذا الخطر الداهم الذي أصبح يهدد مستقبل الأمة العربية، بأن يعمل على تفعيل الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب ومتابعة تنفيذها وتفعيل الاتفاقيات القضائية والأمنية العربية، من خلال التوصيات الصادرة عن الاجتماع التحضيري المشترك الثالث لممثلي أصحاب السمو والمعالي وزراء العدل والداخلية العرب.

كلمة الجمهورية الجزائرية

بعد ذلك ألقى معالي السيد/ الطيب لوح وزير العدل حافظ الأختام في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية كلمة أكد فيها أن ما ينذر به الراهن الدولي من تحولات عميقة في العلاقات الدولية ومتغيرات في التوازنات الجيوستراتيجية التي لسنا بمنأى عن آثارها، ويستلزم أكثر من أي وقت مضى أن تكون الجامعة العربية ومؤسساتها في الموقع الذي يمكنها من المساهمة بفعالية في تحديد معالم التوجهات والرؤى المستقبلية ببوصلة عربية لمواجهة كل التحديات.

وزير العدل في الجمهورية الجزائرية

ينبغي أن يتميز عملنا بالديناميكية والقدرة على التكيف السريع مع التحولات والمستجدات العربية والعالمية

فمن غير الطبيعي أن تكون منطقتنا في قلب هذه التحولات، متأثرة بالتجاذبات الإقليمية والدولية وتكون في نفس الوقت غير مؤثرة في مجريات الأحداث وغير فاعلة في صنع القرار على النحو الذي يخدم مصالحها الأساسية ويضمن مستقبل الأمة العربية.

وقال إننا اليوم في عالم ابتعد كثيرا عن قيم السلم وطفت عليه روح الهيمنة ولا خيار أمامنا إلا أن نكون فيه فاعلين أو أن يكون نصيبنا منه الحروب والمآسي والتخلف عن ركب الحضارة.

وأشار معالي الوزير الجزائري إلى أن عملنا ينبغي أن يتميز بالديناميكية والقدرة على التكيف السريع مع التحولات والمستجدات القومية والعالمية سواء منها الناتجة عن العوامل الاجتماعية والاقتصادية الداخلية أو تلك التي تفرزها العلاقات الدولية وهو ما يقتضي تطوير الأدوات الكفيلة بتفعيل مختلف الآليات والاتفاقيات العربية مع إحداث إن لزم الأمر آليات وأجهزة جديدة للتعاون المباشر والعملياتي بين الأجهزة الأمنية والقضائية على نحو يجعلها بحق وسائل فعالة في مواجهة كل ما يتهدد مجتمعاتنا من مخاطر تمس أمنها واستقرارها وتماسكها.

كلمة دولة ليبيا

ثم ألقى معالي السيد/ العارف صالح الخوجة وزير الداخلية والمكلف من حكومة الوفاق الوطني بحضور اجتماعات وزراء العدل العرب كلمة أوضح فيها أن مجلس وزراء العدل العرب منذ نشأته قد أرسى العديد من المبادئ في التنظيم القضائي العربي وفي وسائل مكافحة

الجريمة ودعم الحقوق والحريات في وطننا العربي.

غير أننا في هذا الزمن بحاجة إلى التماسك والتعاون والوئام في مواقفنا للتصدي لجميع الظواهر والمبادئ الهدامة التي لم نكن نعهدها في مجتمعاتنا العربية التي أدت إلى إخلال عام بقيم العدالة وثوابتها لأن قوى الشر والإرهاب تترصد لأمننا القومي وأمن شعوبنا العربية بغية هدم بنيان الدولة الوطنية وتفكيك مؤسساتها واستنزاف مواردها تحت راية الدين والدين براء منهم.

وقال إننا في هذا الوقت نحتاج إلى عمل عربي مشترك، يضع صيانة الأمن القومي فوق كل اعتبار ويكتسب جديته ونجاحاته من قرارات سيادية حاسمة تصدر في إطار خطة متكاملة ذات أبعاد سياسية وعسكرية وأمنية واقتصادية واجتماعية تستهدف في المدى القريب التعجيل بتحقيق القضاء على التنظيمات الإرهابية وبؤر التطرف أينما وجدت .

تفعيل كل المواثيق والاتفاقيات العربية النافذة المتعلقة بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والقرصنة البحرية والسطو المسلح والإسراع في المصادقة على الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب التي لم تدخل حيز التنفيذ بعد.

9 معالي وزير العدل في دولة ليبيا

نحتاج إلى عمل عربي مشترك يضع صيانة الأمن القومي فوق كل اعتبار

كلمة دولة فلسطين

بعد ذلك ألقى المستشار على أبودياك وزير العدل في دولة فلسطين كلمة أوضح فيها أنه يحمل للمجلس رسالة شعب مازال يناضل من أجل الحق والعدل الذي يحميه القانون، ومن أجل الحرية والاستقلال، شعب يحلم بالأمن والاستقرار والسلام العادل وفقا للقانون الدولي والشرعية الدولية، شعب اختار الصمود على أرض وطنه، ولم يستسلم منذ تسعة وستين عاما أمام كل أشكال القهر والظلم والعدوان الإسرائيلي، وكل محاولات الاحتواء والتهجير والاقتلاع.

وعلى الرغم من كل الجرائم التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي بحق شعبنا وأرضنا ومقدساتنا، وجرائم القتل والإعدام الميداني والاعتقال، ومصادرة الأرض وتقطيع أوصالها بالاستيطان وجدار الفصل العنصري، والاعتداء على المقدسات، وكل محاولات تهويد القدس

وطمس هويتها العربية ومعالمها التاريخية، والتشريعات العنصرية التي تصدرها إسرائيل، وقانون محاكمة الأطفال دون الثالثة عشرة، ومشروع قانون منع الأذان في القدس والمسجد الأقصى المبارك، إلا أن شعبنا ظل متشبثا في الأرض، متمسكا بالقانون والمواثيق والاتفاقيات الدولية، ولم يتنازل عن حقه في المقدس، ولم ييأس من تحقيق النصر، ومن إنجاز حقوقه الثابتة، وعلى رأسها حقه في العودة وفي تقرير المصير وفقا لقرارات الأمم المتحدة، وحقه في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

وقال إن جدول أعمال هذه الدورة يزخر بالعديد من المواضيع الهامة في مجالات التعاون العربي والذي يتضمن تحديث وتوحيد التشريعات العربية.

وأكد معالي الوزير الفلسطيني أن الدول العربية مطالبة اليوم بإرساء قواعد العمل القانوني المشترك، وتأسيس التعاون القانوني والقضائي، وتكثيف التشاور والشراكة والتنسيق والتواصل، وتبادل المعرفة والتجربة والخبرة، وتفعيل دور الدول العربية في الاتفاقيات الدولية، والحرص على تنفيذ الاتفاقيات العربية القانونية والقضائية والأمنية، وتطوير الأطر التشريعية والاستراتيجيات الوطنية والعربية، وتفعيل دور التعليم والإعلام من أجل

معالي وزير العدل في دولة فلسطين

شعبنا ظل متشبثا في الأرض متمسكا بالقانون والمواثيق والاتفاقيات الدولية ولم يتنازل عن حقه المقدس في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس

مواجهة ومكافحة الجريمة المنظمة وكافة جرائم الإرهاب والاحتلال.

وبعد مناقشات مستفيضة للموضوعات المدرجة على جدول الأعمال أصدر وزراء العدل العرب عدد من القرارات وأشادوا بالإنجازات التي حققتها جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية في مجالات مكافحة الجرائم وفي مقدمتها جرائم الإرهاب وثمنوا حضور الجامعة ومشاركتها في اجتماعات المجلس كما ثمنوا التعاون بينها وبين جامعة الدول العربية في تنفيذ عدد من الأنشطة العلمية والمؤتمرات ومن بينها المؤتمر العربي لمكافحة الإرهاب الذي نظمته الجامعة بمقرها بالرياض إضافة إلى التعاون في مختلف مجالات العمل العربي المشترك.